الجمهورية العربية السورية

المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS - ICRF

التقرير الشهري لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا

تاريخ الإصدار: 06 يوليو 2025

الفترة المشمولة بالتوثيق [01 يونيو 2025 – 30 يونيو 2025]

إعداد فريق التقييم والدراسات

الموقع الرسمي: www.icrights.org

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

أولا ـ مقدمة التقرير

يُقدِّم هذا التقرير تحليلًا شهريًا شاملًا لحالة حقوق الإنسان في سوريا عن شهر **حزيران / يونيو 2025**، مستندًا إلى بيانات موثقة جمعها فريق الرصد الميداني التابع لـ "المركز الدولي للحقوق والحريات". تم الاعتماد على الشهادات المباشرة من الضحايا أو ذويهم، والتقارير المجتمعية المحلية، فضلًا عن مصادر داخلية من مناطق النزاع.

تم تصنيف الانتهاكات بناءً على المبادئ المستقرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والقانون الدولي الإنساني في الحالات التي تُعتبر فيها بعض المناطق "نزاعًا مسلحًا غير دولي"، إضافة إلى استخدام المرجعيات القضائية مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

يراعي التقرير أيضًا السياقات التالية:

- **السياق السياسي** :غياب السلطة المركزية الشرعية في أغلب المناطق، وتعدد السلطات الميدانية.
- **السياق الأمني** :انعدام سيادة القانون، وتحكم مجموعات مسلحة أو سلطات أمر واقع.
- **السياق الاجتماعي** :ارتفاع منسوب الخطابات الطائفية، وتفكك منظومات الحماية المجتمعية.
- **السياق الاقتصادي** :الفقر والانهيار البنيوي للخدمات الأساسية مما يسهّل الانتهاكات أو يضاعف آثارها

تنويه مهم: يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

ثانياً: الملخص التنفيذي

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 إلى 30 حزيران / يونيو 2025، ويعتمد على بيانات موثقة جُمعت من مصادر ميدانية متعددة، من بينها شهادات مباشرة، تقارير مراقبة محلية، ومراجعة تحليلية أولية للوقائع من قبل وحدة التوثيق. وقد جرى التحقق من المعلومات وفقًا للمعايير المنهجية المعتمدة في تقارير الأمم المتحدة، وبالاستناد إلى مبدأ "أسس معقولة للاعتقاد.(reasonable grounds to believe) " ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق ما يلي:

1. **عدد الأحداث الموثقة:** 461 حادثة مستقلة تُشير إلى وقائع قد تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. / **عدد الانتهاكات المفصلة:** 1645انتهاكًا
   - **عدد الضحايا حسب الفئة: معتقلون / محتجزون تعسفيًا :** 899 / **جرحى :** 492 /**قتلى :** 326 /**مخطوفون / مختفون قسرًا :** 139/**ضحايا غير محددين (قيد المتابعة) :** 66

استنتاجات رئيسية:

- **تنوع الجهات المنفذة :**سُجّلت الانتهاكات على يد طيف واسع من الفاعلين، من بينهم القوات الحكومية السورية، مجموعات مسلحة غير حكومية، قوات رديفة، بالإضافة إلى قوات أجنبية عاملة داخل الأراضي السورية، مثل الجيش الإسرائيلي، الجيش التركي، التحالف الدولي، الجيش اللبناني، والجيش الأردني.
- **المجموعات المسلحة والقوات الرديفة** تصدّرت قائمة المسؤولية عن الانتهاكات، لا سيما في محافظات دير الزور، إدلب، وحلب، مع تكرار أنماط القتل، الخطف، والاضطهاد القائم على الانتماء الطائفي أو الديني.
- **القوات الحكومية** واصلت نمطها الممنهج في تنفيذ الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، والانتهاكات الطائفية، إلى جانب مظاهر واضحة من القصور المؤسسي في حماية السكان وتوفير الحد الأدنى من الضمانات الأمنية والقانونية.
- في الجنوب السوري، **واصل الجيش الإسرائيلي شنّ ضربات جوية متكررة** وهجمات برية وخرق اتفاقية الفصل وانتهاك السيادة في كامل سوريا خلّفت أضرارًا بشرية ومادية جسيمة، بما في ذلك استهدافات طالت مناطق مدنية أو منشآت يُحظر المساس بها بموجب القانون الدولي الإنساني، مما يثير مخاوف جدية من خروقات لمبدأي التمييز والتناسب.
- كما وثّقت فرق الرصد **أنماطًا متكررة من الإعدامات الميدانية، التهجير القسري، والتضييق على الحريات الدينية،** خاصة خلال مناسبات دينية حساسة، ما يُظهر استغلالًا للسياق الطائفي في سياق الصراع.

مخاوف قائمة:

- **تصاعد الانتهاكات القائمة على التمييز الطائفي أو الديني** يشكل تهديدًا مباشرًا للنسيج المجتمعي، ويُقوّض فرص الاستقرار وبناء سلام مستدام.
- **استمرار الإفلات من العقاب** وغياب قنوات الانتصاف الفعالة، سواء في مناطق سيطرة الحكومة أو في المناطق الخارجة عنها، يُعمّق أزمة الثقة في آليات العدالة الوطنية.
- **تزايد التداخل بين الطابع العسكري والمدني** في العديد من المناطق، ما يضاعف مخاطر الاستهداف العشوائي ويثير القلق بشأن استخدام المدنيين كدروع بشرية في سياق النزاع المسلح.

ثالثا – تحليل الرسم البياني للمتغير اليومي في عدد الانتهاكات

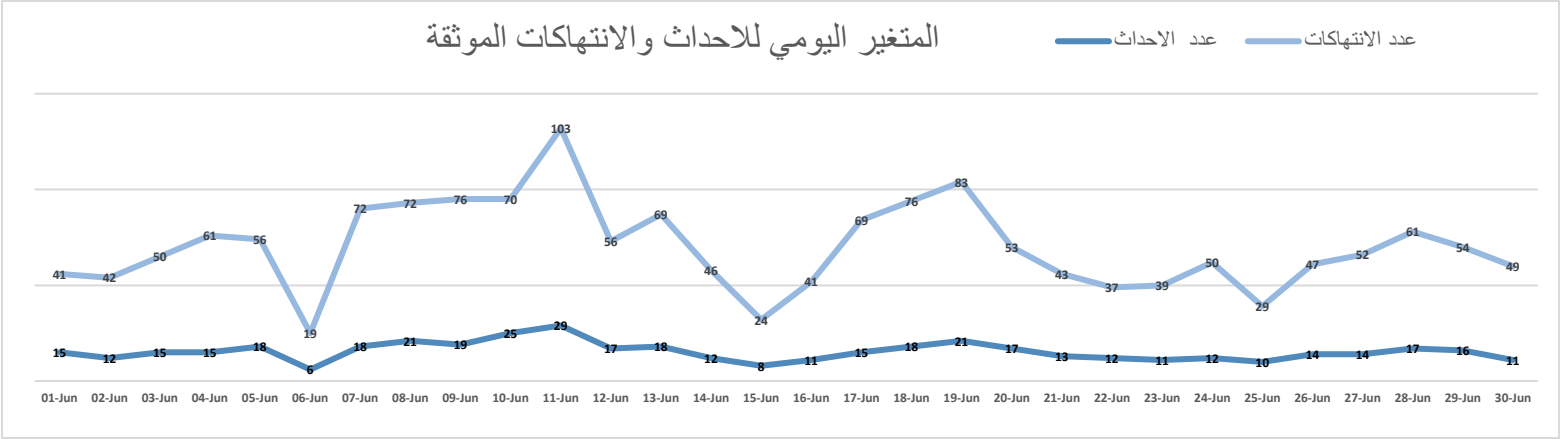

يكشف الرسم البياني عن نمط متقلب في عدد الانتهاكات اليومية، مع تكرار الذروات والانخفاضات الحادة، ما يعكس طبيعة السياق الميداني الهش وتعدّد الجهات المنفذة. ويُظهر التباين الحاد بين عدد الأحداث وعدد الانتهاكات، أن كثيرًا من الحوادث الفردية ترافقت مع **انتهاكات مركبة أو متعددة في الوقت نفسه**.

ذروات الانتهاكات:

- **11 حزيران / يونيو**: سجّل أعلى رقم في عدد الانتهاكات (103)، مع 29 حادثة موثقة. منها مداهمة واسعة في أحياء حمص الجنوبية واعتقالات جماعية وتنفيذ أوامر طرد قسري لعائلات في اللاذقية على خلفية مذهبية و اعتقالات تعسفية طالت نشطاء إعلاميين في دمشق
- **19 حزيران / يونيو:** ارتفاع كبير بعدد الانتهاكات (83) ضمن 21 حدثًا فقط. منها غارات جوية إسرائيلية على ريف القنيطرة وتهديدات أمنية واختطاف مدنيين من حواجز غير رسمية في دير الزور و حوادث تضييق على الشعائر الدينية في ريف دمشق
- **08 – 07 حزيران / يونيو:** تصاعد تدريجي (72 و76 انتهاكًا على التوالي) مثل تفتيش أمني مكثف في السويداء وطرطوس و حالات تغييب قسري لعناصر منشقة في حماة

الانخفاضات اللافتة:

- **6 حزيران / يونيو:** أدنى رقم خلال الشهر (19 انتهاكًا فقط ضمن 8 أحداث) يُفسّر على الأرجح بسكون ميداني مؤقت أو ضعف التوثيق في ذلك اليوم وليس بانخفاض فعلي في الانتهاكات.
- **15 حزيران / يونيو:** انخفاض جديد (24 انتهاكًا)، تزامن مع غياب عمليات واسعة النطاق أو استقرار نسبي على بعض الجبهات.
- **26 حزيران / يونيو:** انخفاض آخر (29 انتهاكًا فقط) قد يعود إلى انشغال الجهات المنفذة بأحداث داخلية أو انتقال مركز العمليات إلى مناطق أخرى.

تحليل نمط التفاوت:

- **التفاوت الحاد بين عدد الأحداث والانتهاكات** يشير إلى أن كل حادثة كانت في بعض الأيام تنطوي على **أكثر من 4 انتهاكات في المتوسط**، ما يعكس الطبيعة المركبة لكل انتهاك (مثال: حادثة واحدة تشمل اعتقال وتعذيب وتفتيش وإخفاء).
- **عدم انتظام التصاعد والانخفاض** يدل على **غياب نمط زمني ثابت** وارتبطت الذروات بسياقات سياسية ودينية حساسة، منها استعدادات عاشوراء وذروة الضغط الأمني في المناطق الجنوبية او المنطقة الساحلية والوسطى.

خلاصة تقييمية:

- الطابع المتكرر للذروات والانخفاضات يعكس **عدم الاستقرار الميداني ومرونة الانتهاك بيد الفاعلين**.

- بعض الأيام شهدت أحداثًا قليلة ترافقها أعداد ضخمة من الانتهاكات، ما يستدعي تدقيقًا مضاعفًا حول الجهات المنفذة وأساليب الانتهاك المركّبة.
- يشير الرسم إلى **استمرارية الانتهاك اليومي** دون وجود فترات توقف تام، ما يُبرز خطورة الوضع الحقوقي في البلاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رابعا - تحليل توزيع الانتهاكات بحسب المحافظة

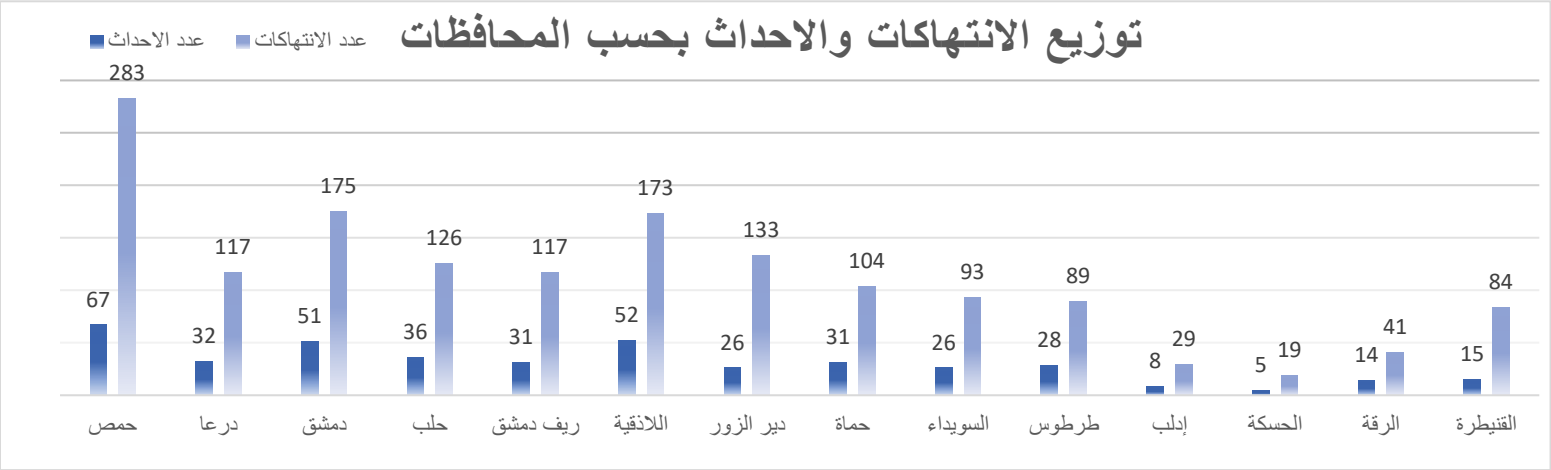

تُظهر البيانات المجمعة تفاوتًا حادًا في توزع الانتهاكات على امتداد الجغرافيا السورية، ما يعكس اختلاف أنماط السيطرة، والولاءات، وبُنى القوة المحلية، فضلًا عن تعدد الجهات المنفذة. ويُلاحظ أن عدد الانتهاكات المسجلة في بعض المحافظات يتجاوز بعدة أضعاف عدد الأحداث، ما يدل على كثافة الانتهاكات المرتكبة ضمن كل حادثة، ويعزز فرضية الطابع المنظم أو المؤسسي في بعض الحالات.

- **حمص:** تتصدر حمص جميع المحافظات من حيث عدد الانتهاكات المسجلة. وقد ارتبطت الانتهاكات فيها بأنماط منهجية من **الاعتقال التعسفي، التمييز الطائفي، والمداهمات الأمنية**، لا سيما في أحياء مثل كرم الشامي والزهراء. تشير الحالات الموثقة إلى وجود أجهزة أمنية نشطة تُنفّذ سياسات قمعية متكررة، دون إشراف قضائي، ودون مراعاة للضمانات القانونية الدنيا.
- **دمشق:** رغم العدد المنخفض نسبيًا من الأحداث، فإن حجم الانتهاكات المرتكب في دمشق مرتفع للغاية، ما يشير إلى كثافة حقوقية خطيرة داخل كل حادثة. وقد سُجّلت انتهاكات متعددة تتعلق بـ**الاحتجاز خارج القانون، التعذيب، التفتيش غير المشروع، وانتهاك الحق في الخصوصية والكرامة**. وغالبًا ما ترتبط هذه الانتهاكات بجهات أمنية رسمية تمارس عملها تحت غطاء قانوني شكلي.
- **اللاذقية:** تُظهر اللاذقية ارتفاعًا واضحًا في معدلات الانتهاك، وهو تطور لافت نظرًا لكونها محافظة ذات طابع مؤيد تقليدي للسلطة. وقد شملت أبرز الانتهاكات توثيق **الطرد القسري لعائلات على خلفيات مذهبية، والترويع الميداني، والانتهاك المتكرر للحق في السكن الآمن**. وتشير طبيعة الحالات إلى تصاعد النزعات الطائفية والمجتمعية تحت غطاء سلطوي أو شبّيح.
- **القنيطرة :**جميع الانتهاكات المسجلة في القنيطرة نُسبت إلى **الجيش الإسرائيلي**، وتمحورت حول **المداهمات البرية، الاعتقالات التعسفية، وخرق حرمة المساكن المدنية**. لم تُسجّل ضربات جوية، بل كانت العمليات ميدانية مباشرة في قرى مثل أبو قبيس وخان أرنبة، ما يشكّل خرقًا صريحًا للسيادة وانتهاكًا للحماية المكفولة للمدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني.

- **دير الزور:** أظهرت دير الزور نمطًا خاصًا من الانتهاكات المرتبطة بـ**الاختفاء القسري، الخطف، وغياب سلطة قضائية**، في ظل تعدد الفاعلين المسلحين على الأرض (قسد، مجموعات رديفة، خلايا داعش). ما يدل على انهيار شبه كامل في نظم الحماية القانونية، وتحوّل الحواجز والنقاط الأمنية إلى أدوات انتهاك عشوائي وغير خاضع للمساءلة.
- **السويداء وحماة وريف دمشق:** رغم انخفاض عدد الأحداث، فإن معدل الانتهاكات مرتفع، ويرتبط غالبًا بسياق **القصور المؤسسي**، حيث سُجّلت حالات **اعتداءات طائفية، اختفاءات قسرية، وتواطؤ غير مباشر من أجهزة رسمية في تسهيل الانتهاك أو تجاهله**.
- **إدلب، الحسكة، الرقة:** تسجل هذه المحافظات أدنى معدلات من حيث العدد الموثق، إلا أن ضعف التوثيق الميداني في هذه المناطق – لأسباب تتعلق بالأمن أو بغياب جهات توثيق فاعلة – لا يسمح بالاستنتاج الإيجابي بشأن تحسن الوضع. وقد وثقت بعض الحالات المنفردة، مثل **إعدام ميداني في سلقين، وخطف في القامشلي، ومضايقات طائفية في الرقة**.

خلاصة تقييمية:

- المحافظات التي تشهد حضورًا أمنيًا رسميًا مركزيًا (مثل حمص ودمشق) هي الأكثر انتهاكًا من حيث الكم والنوع.
- المناطق الحدودية أو ذات السيطرة غير المتجانسة (القنيطرة، دير الزور، ريف دمشق) تعاني من انتهاكات نوعية مرتبطة بغياب الردع وازدواجية السلطة.
- بعض المحافظات تُظهر صعودًا مقلقًا في الانتهاكات على خلفيات مذهبية (اللاذقية، السويداء)، ما يستوجب مراقبة متقدمة ومقاربات وقائية.

خامسا – تحليل توزيع الانتهاكات بحسب الجهة

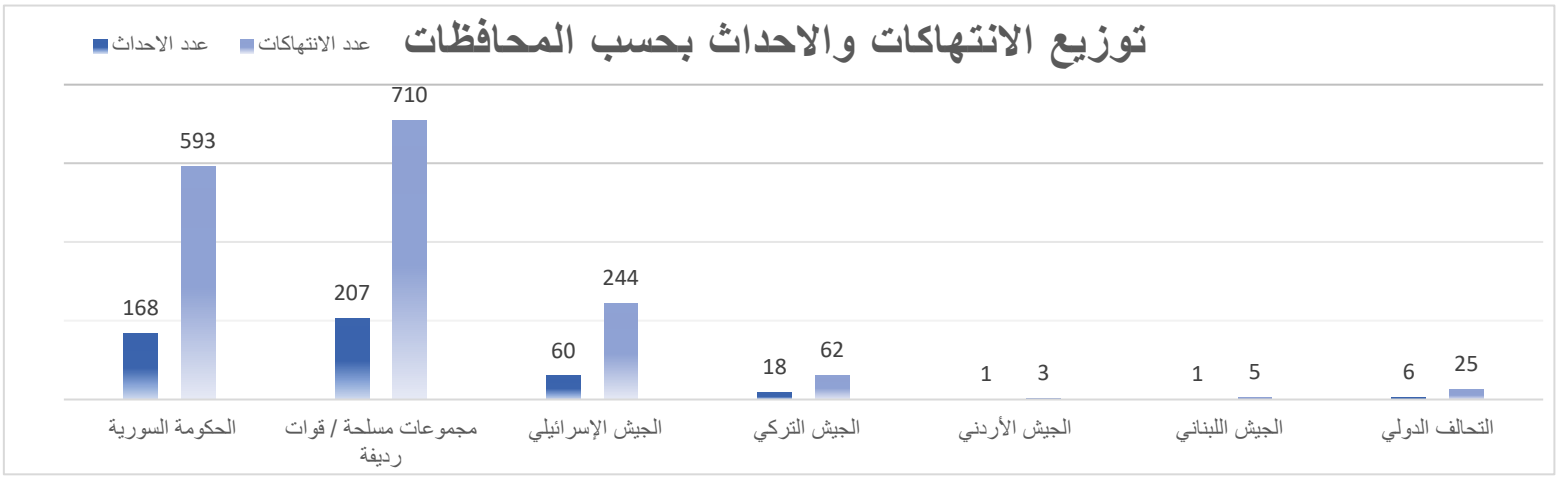

يُظهر الرسم البياني أن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا خلال شهر حزيران 2025 ارتُكبت من قبل **طيف واسع من الفاعلين**، يشمل أطرافًا حكومية، جماعات مسلحة، وقوات أجنبية. هذا التعدد في المنفّذين يُعقّد المشهد القانوني ويزيد من صعوبة سبل الانتصاف، ويعكس في الوقت نفسه تفكك البنية السيادية للدولة.

مجموعات مسلحة / قوات رديفة – المسؤول الأول (710 انتهاكًا – 207 أحداث): تمثل هذه الفئة النسبة الأعلى من الانتهاكات، ما يشير إلى اتساع نفوذ الجماعات الخارجة عن القانون أو العاملة خارج الأطر المؤسسية. تشمل هذه المجموعات: ميليشيات محلية، فصائل مذهبية، ولجان شعبية مسلحة.

- **طبيعة الانتهاكات:** الخطف/ الابتزاز/ الاعتقال خارج إطار الدولة/ التعذيب/ التهديد الطائفي/ الإعدام الميداني/ ...
- **المسؤولية القانونية :**تتحمل الجهات الراعية أو المتواطئة (بما في ذلك الجهات الرسمية التي تغض الطرف أو توفر الغطاء) مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة بموجب مبدأ "الرضى الضمني.(tacit approval) "

الحكومة السورية – ثاني أعلى جهة منفذة (593 انتهاكًا – 168 حدثًا): يظهر أن الأجهزة الأمنية والمؤسسات المرتبطة بالدولة الرسمية متورطة في انتهاكات موثقة تتكرر شهريًا.

- **أبرز الأنماط :**الاعتقال التعسفي/ التعذيب داخل مقار الاحتجاز/ القصور المؤسسي (مثل غياب الحماية الأمنية أو القانونية)/ ...
- **تحليل قانوني:** الدولة مسؤولة مسؤولية مباشرة، وفق القانون الدولي، عن أفعال موظفيها وأجهزتها، حتى في حال تصرفوا خارج التعليمات الرسمية، ما داموا يعملون ضمن بنيتها الرسمية.

الجيش الإسرائيلي (244 انتهاكًا – 60 حدثًا): الانتهاكات المنسوبة إليه تمركزت في محافظة القنيطرة.

- **أبرز الانتهاكات :**اقتحام منازل/ تفتيش دون مذكرة/ اعتقال مدنيين داخل مناطق مدنية/ خرق اتفاقية الفصل/ انتهاك سيادة / ...
- **تحليل قانوني:** تُعد هذه الانتهاكات خرقًا واضحًا للمادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف، ولمبدأ التناسب والتمييز، حيث استُهدفت مناطق سكنية لا تبررها ضرورة عسكرية مباشرة.

الجيش التركي (62 انتهاكًا – 18 حدثًا): ارتبطت الانتهاكات بعمليات داخل مناطق ريف حلب والرقة.

- **أمثلة:** عرقلة حرية التنقل بين القرى/ دعم غير مباشر لمجموعات ارتكبت انتهاكات ميدانية/ ...

التحالف الدولي (25 انتهاكًا – 6 أحداث)

- رغم انخفاض العدد النسبي، فإن بعض الانتهاكات المسجلة تسببت في أذى جسيم.
- **أمثلة:** عمليات إنزال جوي أدت إلى مقتل مدنيين/ تفتيش دون ضمانات/ تدخلات في مناطق لا تخضع لولاية واضحة/ دعم فصائل محلية استخباريا او عملياتيا/ ...

الجيش اللبناني (5 انتهاكات – 1 حدث): ارتبطت بانتهاك حدودي استهدف نازحين على الحدود السورية – اللبنانية.

- **تحليل قانوني:** يُعدّ استخدام العنف ضد المدنيين العابرين للحدود انتهاكًا لحق الحماية واللجوء، ويخالف مبدأ عدم الإعادة القسرية.(non-refoulement)

الجيش الأردني (3 انتهاكات – 1 حدث): جميع الانتهاكات سجلت في مناطق قريبة من درعا، وتضمنت إطلاق نار على معابر غير رسمية.

خلاصة تقييمية:

- المسؤولية الأكبر تقع على عاتق **الجهات المسلحة غير الحكومية والقوات الرديفة**، ما يدل على ضعف الدولة المركزية.
- الحكومة السورية تظل فاعلًا رئيسيًا في الانتهاك، ويفاقم ذلك فشلها في **منع أو مساءلة** الانتهاكات المرتكبة داخل مناطق نفوذها.

- القوات الأجنبية (وخاصة الجيش الإسرائيلي والتركي) تتحمل مسؤولية واضحة عن انتهاك السيادة السورية والحق في الحماية المدنية.

سادسًا – تحليل توزيع الانتهاكات حسب النوع

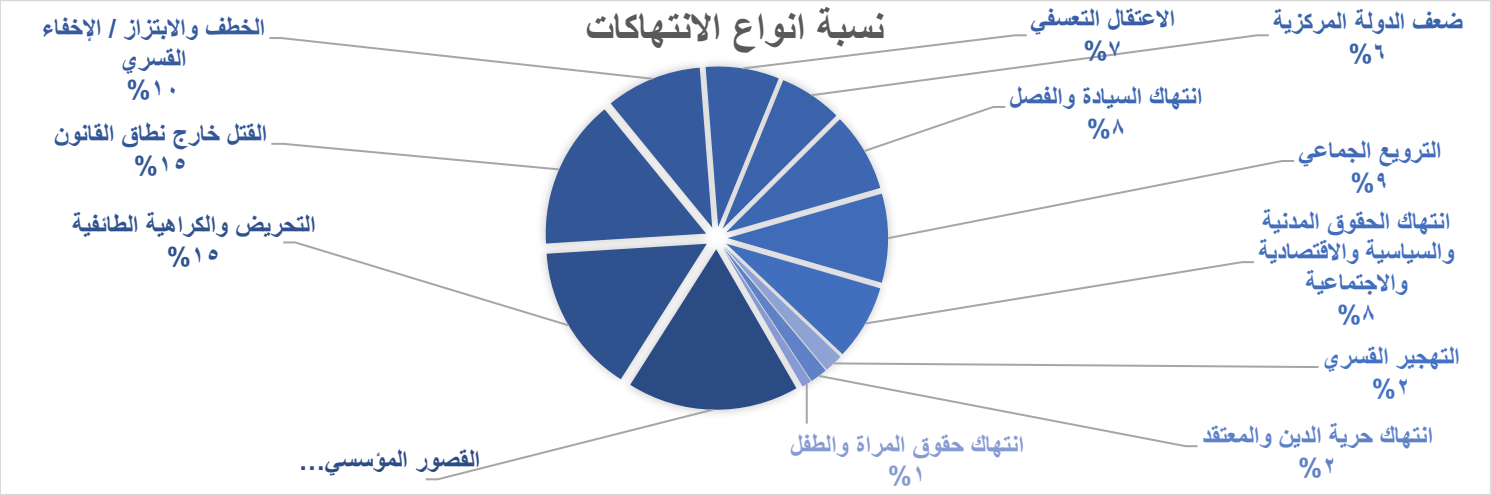

يعكس الرسم البياني بتوزيع الانتهاكات تنوعًا واسعًا في طبيعة الأنماط الحقوقية، ما يشير إلى تعدد أدوات القمع المستخدمة من قبل الفاعلين، وامتدادها لتشمل طيفًا من الحقوق: المدنية، الجسدية، الدينية، الاجتماعية، والسياسية.
كما أن نسبة كبيرة من الانتهاكات ترتبط بفشل مؤسسات الدولة أو تواطؤها الضمني، وليس فقط بالسلوكيات الفردية أو المعزولة.

أولًا: الانتهاكات البنيوية الناتجة عن القصور المؤسساتي وفقدان الحماية : شكّلت أعلى نسبة من الانتهاكات (17%)، وتجلّت في امتناع السلطات عن التدخل رغم وجود تهديدات طائفية علنية أو تمييز ديني. مثلاً:

- **طرطوس – القلوع – 1 حزيران :**اعتقال تعسفي، اختفاء قسري، اضطهاد طائفي من قبل الحكومة السورية.
- **السويداء – صلخد – 3 حزيران :**عدم تدخل الجهات الأمنية أمام مظاهر الترويع الطائفي.

يندرج هذا النمط ضمن ما تصنّفه الأمم المتحدة بـ"الإخفاق الممنهج في واجب الحماية."
ثانيًا: انتهاكات الهوية والتحريض الطائفي: مثلت 15% من الانتهاكات، وشملت تهديدات وشعارات وتمييز ديني مباشر. مثلاً:

- **ريف دمشق – عرنة – 1 حزيران :**جرائم قتل تحت التعذيب، إخفاء قسري، واضطهاد طائفي.
- **حماة – محردة والسقيلبية – 1 حزيران :**اضطهاد طائفي، تهديد ديني، ابتزاز ديني بحق مناطق ذات غالبية مسيحية.
- **اللاذقية – شاطئ البصة – 1 حزيران :**تمييز طائفي وتقييد للحريات الاقتصادية تجاه طوائف محددة.

يصنَّف هذا ضمن أفعال قد ترقى إلى الاضطهاد أو التمييز الطائفي المنهجي.
ثالثًا: القتل خارج نطاق القانون: يمثّل هذا النمط أحد أخطر الانتهاكات، لما يتضمنه من فقدان للحياة خارج أي مسار قضائي. مثلاً:

- **ريف دمشق – قطنا – 1 حزيران :**جريمة قتل تحت التعذيب ترافقت مع اضطهاد طائفي مباشر.

- **دير الزور – البوكمال – 10 حزيران :**تصفية ميدانية دون محاكمة.

يتعارض هذا النمط مباشرة مع المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

رابعًا: أنماط مركبة للسيطرة والابتزاز: تشمل الخطف والإخفاء القسري، الترويع الجماعي، والاعتقال التعسفي، وتُستخدم لترهيب جماعي. مثلا :

- **دمشق – المزة – 5 حزيران :**إخفاء قسري لعدد من الشبان بعد استهداف طائفي.

خامسًا: انهيار الدولة المركزية وضعف السلطة القانونية: يتجلى هذا النمط في ظهور سلطات أمر واقع وتراجع قدرة الدولة على فرض القانون أو ضبط الأمن.

- **حماة – سلمية – 13 حزيران :**منع نشاطات كنسية وفرض قيود دينية من قبل جهة محلية مسلحة.

سادسًا: انتهاكات بحق الفئات الدينية الأضعف (المسيحيين والشيعة) رغم انخفاض النسبة، إلا أن دلالاتها الاجتماعية والحقوقية عميقة وخطيرة. مثلا

- **محردة والسقيلبية – 1 حزيران :**تهديد مباشر للمكون المسيحي تضمن تمييزًا وتحريضًا دينيًا.
- **أحياء السليمانية والعزيزية والميدان والجديدة – حلب – 26 حزيران** :ترويج ممنهج لخطاب كراهية طائفي يستهدف المسيحيين، من قبل مجموعات مسلحة تعمل في بيئة إفلات من العقاب.
- **السيدة زينب – 8، 12، 15، 26، و28 حزيران**: تضمنت هذه الحوادث اضطهادًا طائفيًا ممنهجًا، تقييدًا للشعائر، تهديدات علنية، ترويعًا جماعيًا، واعتقالًا تعسفيًا بحق زوار وسكان الطائفة الشيعية، سواء من قبل الحكومة السورية أو مجموعات رديفة.

الخلاصة التصنيفية:

يتضح من الأمثلة أن **نسبة كبيرة من الانتهاكات مرتبطة بهوية الضحايا الدينية أو الطائفية**، وتحدث غالبًا في ظل **غياب التدخل الرسمي** أو ضمن بيئة إفلات من العقاب.

هذه الانتهاكات ليست فردية أو عشوائية، بل تنطوي على نمط **ممنهج ومتكرر** ينتهك التزامات سوريا بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

سابعا – التحليل السياقي العام للانتهاكات

لا يمكن قراءة الانتهاكات الحقوقية الموثّقة خلال شهر حزيران / يونيو 2025 بمعزل عن السياقات السياسية، الأمنية، والاجتماعية التي تمرّ بها سوريا في هذه المرحلة الدقيقة. إنّ تنوّع الجغرافيا، وتعدد الفاعلين، وتكرار الأنماط الطائفية، يشير إلى أن الحالة الحقوقية في البلاد لم تعد نتاج فوضى، بل انعكاسًا **لبنية متفككة تحكمها مراكز قوى متصارعة، وإرادات سياسية وأمنية توظف العنف والانتهاك كأدوات للسيطرة أو الردع**.

السياق السياسي: انقسام السلطة وانعدام المشروعية

- تعيش سوريا منذ **سقوط النظام في نهاية 2024** حالة تفكك سيادي، حيث لا توجد حكومة واحدة تتحكم بكامل الأراضي، بل سلطات متعددة ومتنافسة (الحكومة المؤقتة، قسد، الفصائل المسلحة، الاحتلال الأجنبي).
- هذا الفراغ السياسي أتاح:
  - تمدّد **سلطات الأمر الواقع** التي تحكم دون مساءلة.
  - استمرار استخدام الأجهزة الأمنية **من دون غطاء قانوني واضح**، بل غالبًا بدوافع طائفية أو انتقامية.

السياق الأمني: تعدد القوى وفوضى السلاح

- تعدّد الجهات المنفذة للانتهاكات (حكومية، رديفة، إسرائيلية، تركية، مجهولة...) يدلّ على فقدان مفهوم "الاحتكار القانوني للقوة."

- الجهات غير الرسمية تمارس **عنفًا مغطى بالصمت الرسمي أو التغاضي**، كما في حالات التهديدات الطائفية والابتزاز المسلح.
- في المناطق التي تُصنّف كـ "آمنة"، لم تمنع الأجهزة الرسمية وقوع انتهاكات طائفية واغتيالات واختفاء قسري، ما يعكس **قصورًا مؤسسيًا بنيويًا**.

السياق الاجتماعي: توتر طائفي واستقطاب مجتمعي

- سُجّلت انتهاكات على خلفيات طائفية في مناسبات شيعية (عاشوراء)، ومسيحية (إقامة طقوس في الكنائس)، ما يشير إلى تصاعد **الاستهداف الهوياتي الرمزي** في السلوك الاجتماعي والسياسي.
- التهديدات التي رُفعت ضد المجالس الدينية، أو الرايات، أو المشاركين في شعائر، تعكس **تواطؤًا اجتماعيًا مسلحًا** يُسهم في إعادة إنتاج الانقسام المذهبي.
- في بعض المناطق، أصبح الولاء الطائفي أو المناطقي **شرطًا للحماية أو الحصانة**، وهو ما يتناقض مع مبدأ المساواة الدستورية والإنسانية.

السياق الدولي: تغوّل خارجي وغياب الحماية الدولية

- عمليات الإنزال الإسرائيلية (يعفور، رخلة، درعا) تشكّل **سابقة خطيرة في خرق السيادة**، تمت بصمت إقليمي ودولي.
- القصف التركي والتحالف يُنفذ دون رقابة، ويخلف ضحايا مدنيين غالبًا دون محاسبة أو اعتراف قانوني.
- غياب آلية دولية فعالة للمساءلة يُعطي الفاعلين المحليين والخارجيين **ضوءًا أخضر لمواصلة الانتهاكات** دون خوف من العقوبة.

الخلاصة السياقية:

الحالة الحقوقية في سوريا لا تُختزل بانتهاك هنا أو هناك، بل تُظهر:

- نمطًا متكررًا للعنف الرمزي والطائفي، متغذٍ على غياب الدولة وفقدان الردع.
- تورطًا لمؤسسات الدولة أو فشلها في الحماية، مما يضعها في خانة المسؤولية القانونية سواء بالفعل أو بالإهمال.
- مشاركة واضحة لقوى أجنبية في خرق سيادة الدولة وتعريض المدنيين للخطر.
- تطبيعًا مجتمعيًا مع الانتهاك في ظل الاستقطاب والولاءات الفئوية.

تاسعًا – الخلاصات والاستنتاجات

استنادًا إلى الوقائع الموثقة وتحليل الأنماط الكمية والنوعية للانتهاكات خلال شهر **حزيران / يونيو 2025**، تبرز مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية التي تُضيء على طبيعة الأزمة الحقوقية في سوريا، ومؤشرات تحوّلها إلى حالة تفكك مجتمعي مُمأسس، وانهيار متكامل للبنى السيادية والحمائية.

استمرار تفكك الدولة وانهيار نظام الحماية : عكست حالات **القصور المؤسسي** و**ضعف الدولة المركزية** نسبة تجاوزت 23% من مجمل الانتهاكات، مما يدل على غياب فعلي لمؤسسات ردع أو مساءلة، حتى في مناطق يفترض أنها تحت "سيطرة الحكومة."

- يُظهر هذا النمط تخلّي الدولة عن دورها الأساسي كضامن للحقوق، ويشير إلى حالة من التفكك البنيوي تجعل من الانتهاك سلوكًا اعتياديًا غير مُكلّف.

تصدّر الجهات غير الحكومية والرديفة في حجم الانتهاكات :الجهات المسلحة غير الحكومية، وعلى رأسها **المجموعات الرديفة** و**سلطات الأمر الواقع**، تتحمّل الجزء الأكبر من الانتهاكات، خصوصًا في **حلب، دير الزور، إدلب، وحماة**.

- هذه الجهات تعمل غالبًا بغطاء سياسي أو أمني موارب، ما يزيد من تعقيد المساءلة القانونية، ويعزز بيئة الإفلات من العقاب.

تنامي الانتهاكات القائمة على الهوية الطائفية: بلغت نسبة **التحريض والكراهية الطائفية** 15%، في حين سجّلت انتهاكات موثقة ضد **الشيعة والمسيحيين** في دمشق، ريف دمشق، القنيطرة، طرطوس، حماة، وحلب هذا دون اغفال التحريض المستمر ضد العلويين.

- يؤشر هذا إلى تصعيد خطير في نمط الاضطهاد القائم على الانتماء الديني، وقد يحمل في طياته بوادر تطهير طائفي ممنهج.

الانتهاكات الهيكلية تفوق الفردية: غالبية الانتهاكات لم تكن فردية أو معزولة، بل حملت طابعًا هيكليًا (ترويع جماعي، تغييب قسري، خطف على الهوية)، مما يعزز فرضية **وجود سياسة غير مكتوبة بالتغاضي أو المشاركة** من قبل أطراف سلطوية محلية.

تنوّع الانتهاكات يعكس بيئة قمع شاملة: توزعت الانتهاكات بين أنماط جسدية، نفسية، طائفية، ودينية، مما يشير إلى تعدد أدوات القمع المستخدم من قبل الفاعلين.

- الانتهاكات طالت الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والدينية، بما في ذلك **القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، المنع من الشعائر، والتهجير القسري**.

النتيجة النهائية:

سوريا تحوّلت إلى مساحة من **الانتهاكات متعددة المستويات والأطراف،** في ظل انهيار مؤسساتي شبه كامل، وغياب أي أفق فوري للمساءلة أو وقف الانتهاكات. وتشير المؤشرات إلى أن الوضع ماضٍ نحو مزيد من التشظي والانفلات، ما لم يتم تدخل حقوقي ودولي فعال يوقف التدهور.

عاشرًا – التوصيات الحقوقية

في ضوء ما تم توثيقه من انتهاكات جسيمة وممنهجة خلال شهر **حزيران / يونيو 2025**، ومع الأخذ بعين الاعتبار انهيار البنية المؤسسية المركزية، وتوسع نفوذ الفاعلين غير الرسميين، والتصاعد في أنماط الانتهاك الطائفي والمناطقي، يوصي التقرير بالخطوات التالية، موزعة بحسب الجهات الفاعلة:

أولًا: إلى الحكومة السورية (باعتبارها الجهة الرسمية القائمة حتى لحظة سقوط النظام)

1. **تحمّل المسؤولية القانونية عن الانتهاكات المرتكبة في مناطق نفوذها،** سواء من قبل أجهزتها المباشرة أو المجموعات الرديفة التي نشطت تحت مظلتها.
2. **إطلاق آلية تحقيق شفافة ومستقلة** في جرائم التحريض الطائفي والترويع الجماعي والاعتقال التعسفي، خاصة تلك الموثقة في محافظات دمشق، طرطوس، والسويداء.
3. **الكفّ الفوري عن التمييز الديني والمناطقي،** وإصدار تعاميم رسمية بمنع استخدام الشعارات أو الإجراءات ذات الطابع الطائفي أو القمعي.
4. **الاعتراف العلني بالقصور المؤسسي** والتعاون مع منظمات محلية ودولية لإعادة بناء أجهزة حماية مدنية خاضعة للرقابة القانونية.

ثانيًا: إلى الفصائل المسلحة غير الحكومية وقوات الأمر الواقع

1. **الامتناع الكامل عن استهداف المدنيين أو استخدامهم كأدوات ضغط** سواء عبر التهديد أو التهجير أو الخطف.
2. **وقف جميع أشكال الانتهاكات القائمة على الهوية،** خاصة في مناطق النزاع المفتوحة مثل دير الزور، إدلب، وريف دمشق.

3. **الالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني،** والتعاون مع المبادرات الحقوقية لرصد الانتهاكات والتحقيق فيها.
4. **إلغاء الحواجز الطائفية والعشائرية** غير الرسمية التي تفرض قيودًا دينية أو مناطقية على السكان.

ثالثًا: إلى القوى الأجنبية الفاعلة (الجيش الإسرائيلي، الجيش التركي، التحالف الدولي، الجيش اللبناني، الجيش الأردني)

1. **الوقف الفوري لأي عمليات عسكرية أو جوية غير متناسبة** قد تُعرّض المدنيين للخطر، خاصة في الجنوب السوري (القنيطرة والسويداء) وشمال حلب.
2. **احترام سيادة الأراضي السورية وفق قواعد القانون الدولي،** والامتناع عن إنشاء سلطات أمر واقع أو دعم مجموعات مسلحة مسؤولة عن انتهاكات.
3. **التعاون مع آليات التحقيق الدولية** وتسهيل الوصول إلى المناطق المتأثرة للمنظمات المستقلة.

رابعًا: إلى الأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان

1. **تفعيل ولاية آلية التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا** (IIIM)للتحقيق في الانتهاكات الموثقة خلال حزيران 2025، لا سيما في دير الزور، دمشق، وحماة.
2. **توسيع أدوات الرصد الأممي في المناطق الخارجة عن السيطرة الحكومية،** وتقديم تقارير دورية شفافة لمجلس الأمن.
3. **الدعوة إلى جلسة طارئة في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة** لمناقشة تصاعد الانتهاكات الطائفية والدينية وتهديد بنية السلم الأهلي.
4. **توسيع قائمة العقوبات الفردية** لتشمل قادة فصائل مسلحة وفاعلين محليين شاركوا في التحريض أو القتل أو التهجير.

خامسًا: إلى منظمات المجتمع المدني السورية والدولية

1. **الاستمرار في التوثيق الميداني وتوسيع شبكات الرصد،** لا سيما في المناطق المنسية أو التي تشهد تصعيدًا طائفيًا.
2. **تطوير برامج الدعم النفسي والحقوقي للضحايا،** خاصة النساء والأطفال وضحايا الاختفاء القسري أو الاضطهاد الديني.
3. **إنشاء قاعدة بيانات مركزية** للانتهاكات الطائفية والمناطقية تُستخدم كأداة للضغط والمناصرة الدولية.
4. **تعزيز حملات المناصرة الحقوقية في المحافل الدولية** لإبراز خطورة الانتهاكات الهيكلية وغياب الردع.

الرسالة العامة: ما لم يتم تفعيل منظومة مساءلة حقيقية مستقلة، وتبنّي خطة إنقاذ حقوقية تشاركية، فإن سوريا ستشهد ترسيخًا لانتهاكات طويلة الأمد تقوّض فرص السلام الأهلي وإعادة بناء الدولة، وتُنتج أجيالًا جديدة من الضحايا والمهمّشين.